

عليّ نَحْتُ القوافي مِسَ مقاطِعِها وما عليّ إذا لم تَفْهَمِ البَقْرُ

أراد أبو تمام انه لا يجب ان ينظر الى كثرة عددهم فان اكثرهم بقر ، وذكر البحري انه عليه ان يجبد القول وليس عليه ان تفهمه البقر . وليس هنا الا اتفاق في لفظ البقر . قال الآمدي : « هذا ومما ادعى فيه أبو الضياء على البحري السرقة والاتفاق في اكثر ذلك انما هو في الالفاظ التي ليست بمحظورة على أحد » (١) وبذلك اتسع كتاب أبي الضياء لانه أدخل في السرقات الكثير من الايات التي لا تعد أخذًا . وانتقد الآمدي الكتاب في عدة مواضع من الموازنة ، فقال وهو يذكر حجة صاحب البحري : « ولكن ليس كما ادعيتم وادعاه أبو الضياء بتر ابن يحيى في كتابه ، لأننا وجدناه قد ذكر ما يشترك الناس فيه وتجري طباع الشعراء عليه فجعله مسروقًا ، وانما السرقة يكون في البديع الذي ليس للناس فيه اشتراك فما كان من هذا الباب فهو الذي أخذه البحري من أبي تمام لا ما كثر فيه أبو الضياء وحشا به كتابه » . وقال : « مما نقلته من صحيح ما خرّجه أبو الضياء بشر بن يحيى الكاتب لانه استقصى ذلك استقصاءً بالغ فيه حتى تجاوزه الى ما ليس بمسروق فكفانا مؤونة الطلب » . وقال : « غير أن أبا الضياء استكثر من هذا الباب وخطأ به ما ليس من السرقة في شيء ولا بين المعنيين تناسب ولا تقارب ، وأتى بضرب آخر ادعى ايضا فيه السرقة والمعاني مختلفة وليس فيه الا اتفاق الالفاظ ليس مثلها مما يحتاج واحد ان يأخذه من آخر اذ كانت الالفاظ مباحة غير محظورة فبلغ غرضه في توفير الورق وتعظيم حجم الكتاب » (٢) .

ابن المعتز :

تحدث عبدالله ابن المعتز (- ٢٩٦ هـ) عن أبي تمام في مقدمة كتابه « البديع » وقال انه شغف بالبديع حتى غلب عليه وتفرع فيه وأكثر منه فأحسن في بعض ذلك وأساء في بعض وتلك عُقبى الافراط وثمره الاسراف . وله رسالة في

(١) الموازنة ج ١ ص ٣٤٣ .

(٢) الموازنة ح ١ ص ٥٢ ، ٣٠٤ ، ٣٢٦ .